

تعزيز مراجعات التعليم (PEER) استخدام التكنولوجيا في التعليم

اليمن YE

مقدمة:

تهدف تعزيز مراجعات التعليم (PEER) إلى وصف قوانين وسياسات جميع الدول بشأن المواضيع الرئيسية في مجال التعليم وذلك لتحسين قاعدة الأدلة المتعلقة بتنفيذ استراتيجيات التعليم الوطنية.

ترتبط الملفات الشخصية بموضوع التقرير العالمي لرصد التعليم (GEM) ويتم إعدادها في المقام الأول من خلال مراجعة مكتبية من قبل فريق التقرير العالمي لرصد التعليم، وتكملها أبحاث مفوضة لإضافة أمثلة دون وطنية لدول مختارة ذات هياكل مؤسسية معقدة.

عند صياغة الملفات المتعلقة بكل دولة، تتم دعوة الدول من خلال وفودها في اليونسكو لمراجعة المعلومات وتحديثها. ملفات مراجعات الدول ليس المقصود منها مناقشة عملية التنفيذ، جميع المصادر المستخدمة في الملفات تأتي من الوثائق الرسمية (مثل التشريعات والسياسات والمصادر الإحصائية) والأدبيات التي راجعها النظراء. وتركز المراجعات المتعلقة باستخدام التكنولوجيا في التعليم بشكل رئيسي على التعليم الابتدائي والثانوي.

تعزيز مراجعات التعليم حول استخدام التكنولوجيا في التعليم:

بالاعتماد على [المذكرة المفاهيمية للتقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2023](#)، تجيب تعزيز مراجعات التعليم (PEER) لعام 2023 حول التكنولوجيا في التعليم على ثلاثة أسئلة عامة:

1. ما هي المصطلحات المستخدمة في القوانين والتشريعات والسياسات والاستراتيجيات الوطنية لمعالجة التكنولوجيا والتعليم؟
2. ما هي القوانين والأفعال والسياسات والاستراتيجيات والأطر الموجودة بشأن التكنولوجيا في التعليم من أجل:
 - توفير/تعزيز الوصول العادل إلى البنية التحتية للمدارس والأسر.
 - دعم الطلاب والمعلمين في تطوير المهارات الرقمية.
 - ضمان الأمن السيبراني وخصوصية البيانات للمتعلمين.
 - تقديم تعليم عالي الجودة عن بعد خلال جائحة كوفيد-19.
3. من هم الجهات الأساسية المسؤولة عن استخدام التكنولوجيا في التعليم وما هي آليات التنسيق القائمة بينهم؟

قائمة المحتويات:

1. المصطلحات

2. قوانين وسياسات وخطط ولوائح التكنولوجيا

2.1 الإطار التشريعي والسياسي لتكنولوجيا التعليم

2.2 البنى التحتية التكنولوجية، والقدرة التكنولوجية للمدارس وبيئات التعلم

2.3 الكفاءات التكنولوجية للمتعلمين والمعلمين

2.4 الأمن السيبراني والسلامة

3. الحوكمة

3.1 المؤسسات المسؤولة عن التكنولوجيا في التعليم وآليات التنسيق

3.2 أدوار المدارس

1. المصطلحات

تشير المادة 2 من قانون التعليم العام رقم 45 لعام 1992 إلى "تكنولوجيا المعلومات" ولكنها لا تعرفها. يشير تقرير التقييم الوطني للتعليم للجميع لعام 2014 إلى "المعلومات والتكنولوجيا في التعليم" في عدة مناسبات ولكنه لا يحددها. تشير خطة الاستجابة الوطنية لوزارة التعليم لكوفيد-19 لعام 2020 إلى مصطلحي "التعلم عن بعد والتعليم الإلكتروني" ولكنها لا تحدهما. تشير خطة قطاع التعليم الانتقالي لعام 2020 (TEP) إلى المصطلحات التالية دون تعريفها: التعلم الرقمي، والمنصات الرقمية، والمكتبة الرقمية، والتعليم الإلكتروني، والتعلم/التعليم عن بعد، والتعلم عن بعد، والتعلم من المنزل.

2. قوانين وسياسات وخطط ولوائح التكنولوجيا

2.1. الإطار التشريعي والسياسي لتكنولوجيا التعليم

الدستور والقوانين: تنص المادة 54 من دستور 1991 (المعدل عام 2001) على أن "التعليم حق لكل مواطن. وتكفل الدولة التعليم وفقاً للقانون ببناء المدارس والمؤسسات الثقافية والتعليمية المتنوعة. والتعليم الأساسي إلزامي (...)"

تنص المادة 2 من قانون التعليم العام رقم 45 لسنة 1992 على أن "التعليم والتعليم الذاتي أداة للتعلم المستمر، وتكنولوجيا المعلومات مدخل أساسي لتحقيق الأهداف التعليمية والعلمية".

ونصت المادة 35 من مشروع دستور 2015 على أن "تولي الدولة اهتماماً خاصاً بالاقتصاد المعرفي وتكنولوجيا المعلومات في كافة قطاعاتها، وتحمي أمن الفضاء الإلكتروني، وتتخذ في سبيل ذلك التدابير اللازمة على النحو الذي ينظمه القانون".

السياسات والخطط والاسراتيجيات: تحدد الرؤية الاستراتيجية لليمن 2000-2025 "الطموحات والأهداف طويلة المدى التي يتطلع إليها المجتمع وتواكب التطورات والتغيرات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية المتسارعة". وتطمح الرؤية إلى إصلاح هياكل المؤسسات التعليمية ومناهجها حتى تتمكن من مواكبة التطورات

العلمية والتكنولوجية. وتشمل أهداف الرؤية في مجال العلوم والتكنولوجيا صياغة استراتيجية وطنية لإعادة هيكلة وتحسين الإطار التشريعي والقانوني الذي يشمل نظام التعليم والتدريب لتطوير نظام وطني مبتكر.

ويأتي إصدار تقرير التقييم الوطني للتعليم للجميع لعام 2014 من قبل وزارة التربية والتعليم بناءً على التزام الجمهورية اليمنية بالإعلان العالمي للتعليم للجميع بجميع أحكامه. ويبين التقرير مدى تطور التعليم في اليمن والأهداف المطلوب تحقيقها بحلول عام 2015. وتشمل الأهداف تسخير التكنولوجيا الجديدة في مجال المعلومات والاتصالات للمساعدة في تحقيق أهداف التعليم للجميع، وتنويع الخبرات الفنية بالكفاءات الأساسية والمهارات الأساسية و المهارات العامة، والدورات الملائمة لاحتياجات سوق العمل بما في ذلك نظم تكنولوجيا المعلومات. وينص التقرير أيضاً على ضرورة توظيف التكنولوجيا في البيئات التعليمية والإدارية حتى توصف المدرسة بأنها مدرسة متقدمة.

خطة قطاع التعليم الانتقالي لعام 2020 (TEP) هي الإطار الوطني الذي يجمع بين العمل الإنساني والتنمية لمدة 3 سنوات؛ وينص على أن "قطاع التعليم والشركاء في المجال الإنساني قد تضافرت جهودهم للاستجابة لدعوة وزارة التربية والتعليم لدعم بدائل الفرص التعليمية، أي توفير حزمة استجابة شاملة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، التعلم عن بعد".

تشمل الأهداف الرئيسية للرؤية الإستراتيجية للاتصالات وتقنية المعلومات للأعوام 2001-2025 لدعم خطط التنمية المتكاملة في اليمن إنشاء الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية وتوفير الهياكل والخدمات اللازمة لنشر التعلم عن بعد والتعلم المستمر. لا توجد سياسة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتهدف الرؤية الوطنية للدولة اليمنية الحديثة 2030 إلى إدخال التكنولوجيا في جميع مراحل التعليم وتشجيع مبادرات المجتمع للتحويل الرقمي لاقتصاد قائم على المعرفة. الهدف في قطاع التعليم هو "توفير تعليم عالي الجودة لجميع أفراد المجتمع من خلال تحفيز اكتساب المعرفة والمهارات وغرس القيم والأخلاق وتلبية احتياجات التنمية ومواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي".

وفقاً لرؤية إدارة تكنولوجيا التعلم الإلكتروني تهدف الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات بوزارة التربية والتعليم إلى الارتقاء بالتعلم الإلكتروني وخدماته من خلال الاستفادة من تقنيات الاتصال الإلكتروني لبناء بيئة إلكترونية تشتمل على أجهزة إلكترونية تواكب العصر و تطورات التكنولوجيا الحديثة وكوادر تعليمية متخصصة ومتميزة ومهنية لإنتاج محتوى إلكتروني عالي الجودة يتوافق مع معايير الجودة العالمية ومتعلم يتمتع بمهارات استخدام التكنولوجيا

الحديثة. وتشمل الأهداف "وضع الخطط لبرامج دمج التكنولوجيا في التعليم التي يتم تنفيذها من خلال الوزارة أو الجهات الداعمة، والإشراف على هذه البرامج بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة".

أطر الكفاءة الرقمية: وفقاً لموقع وزارة التربية والتعليم، تلتزم اليمن بمعايير [ISTE](#) للطلاب والمعلمين وقادة المدارس.

حدثت تغييرات نتيجة لـ: **COVID-19** تنص خطة الاستجابة الوطنية لوزارة التعليم لعام 2020 لـ **COVID-19** على أنه اعتباراً من 16 مارس 2020، تم إغلاق جميع المدارس على الصعيد الوطني. وقد أدى ذلك إلى منع 5.8 مليون طالب، من بينهم 2.5 مليون فتاة، من إنهاء العام الدراسي 2019-2020 وإجراء امتحاناتهم النهائية. في المدرسة، ولكنها تعيق وتحد أيضاً من فرص ما يقدر بنحو 2 مليون طفل خارج المدرسة للدخول في نظام التعليم. بالإضافة إلى ذلك، أدت إضرابات المعلمين التي حدثت في بداية العام الدراسي في بعض مناطق الدولة إلى حضور العديد من الطلاب والطالبات 33٪ فقط من الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2019-2020؛ وبذلك اختتمت السنتان الدراسيتان 2016-2017 و 2017-2018 مبكراً. "تواجه الفتيات غير الملتحقات بالمدارس مخاطر أكبر لزواج الأطفال والعنف المنزلي. ومن ناحية أخرى، يتعرض الأولاد لخطر كبير للتجنيد في الجماعات أو القوات المسلحة. وفي حين أدى فيروس كوفيد-19 إلى انقطاع التعليم على مستوى البلاد لجميع الأطفال، فمن المتوقع أن يتأثر تعليم الأطفال الضعفاء (معظمهم من الأطفال المنتمين إلى الأقليات، بما في ذلك الفتيات في المناطق الريفية والأطفال ذوي الإعاقة) بدرجة أعلى. وقد ناشدت وزارة التربية والتعليم المجتمع الدولي المساعدة استجابة لهذه الأزمة في التعلم لتوفير بدائل التعلم المنزلي حيث أن منصات التعلم عن بعد والتعلم الإلكتروني لم تكن شائعة الاستخدام في اليمن.

2.2. البنية التحتية التكنولوجية، والقدرة التكنولوجية للمدارس وبيئات التعلم

2.2.1. البنية التحتية التكنولوجية والقدرة الرقمية للمدارس

الكهرباء: تنص خطة [قطاع التعليم الانتقالي لعام 2020](#) على أن هناك نقصاً في البنية التحتية والكهرباء، وهو ما يمثل تحدياً أمام التعلم المنزلي، خاصة في المناطق النائية.

إلا أن الهدف الاستراتيجي [لرؤية الوطنية للدولة اليمنية الحديثة 2030](#) في التعليم يتضمن "استكمال وتطوير البنية التحتية وتقنية التعليم بكافة أنواعه" من خلال توفير البنية التحتية التقنية: الشبكات ومعدات تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات، داخل المؤسسات التعليمية ووضع برنامج لتطوير التعليم وإعادة تأهيل المدارس المتضررة جزئياً وإعادة بناء المدارس المدمرة.

أجهزة الكمبيوتر والأجهزة: يشير تقرير [التقييم الوطني للتعليم للجميع لعام 2014](#) إلى أنه في إطار المباني المدرسية، يتم تحديد الحد الأدنى من المتطلبات في قاعات الأنشطة ومختبرات الكمبيوتر ومختبرات العلوم. وتوسع رؤية [التعليم الإلكتروني](#) إلى تزويد مدارس الجمهورية بمختبرات الحاسب الآلي وملحقاتها والإشراف على معامل الحاسب ومتابعة أنشطتها وفعاليتها وتقديم الدعم المباشر وغير المباشر لعملية توظيف التكنولوجيا في التعليم.

الاتصال بالإنترنت: يشير تقرير [التقييم الوطني للتعليم للجميع لعام 2014](#) إلى أنه يتم التوسع تدريجياً في توفير مختبرات الحاسوب وربطها بشبكة الإنترنت لجميع المدارس، تبعاً لتوافر الكهرباء وتغطية الشبكة في مختلف المناطق.

تنص خطة [قطاع التعليم الانتقالي لعام 2020](#) على أن المناطق الريفية ليس لديها إمكانية الوصول إلى الإنترنت.

كما تدعو رؤية [التعلم الإلكتروني](#) إلى بناء بيئة تعليمية إلكترونية للمعلم والمتعلم تمكنهم من استخدام التكنولوجيا الحديثة، بما في ذلك استخدام أجهزة الكمبيوتر والإنترنت والبريد الإلكتروني وتطبيقاته.

2.2.2. بيئات التكنولوجيا والتعلم

يوضح تقرير [التقييم الوطني للتعليم للجميع لعام 2014](#) أن إحدى القنوات التلفزيونية للتعليم، قناة سبأ التعليمية، قدمت التعليم عن بعد وبنيت دروساً لجميع محتويات المواد المقررة، ولا سيما الرياضيات والعلوم واللغتين العربية والإنجليزية، مما ساهم في إتاحة الفرص للطلبة في المناطق الريفية للاستفادة من هذه الدروس. كما تبث القناة برامج تدريب المعلمين وتقدم برامج وأنشطة تعليمية وتوعوية تتعلق بالتعليم.



تدمج وثيقة خطة الاستجابة الوطنية لوزارة التربية والتعليم لكوفيد-19 لعام 2020

الاحتياجات والموارد والمبادرات التي حددتها وزارة التربية والتعليم وشركائها (الجهات الإنسانية والتنموية الفاعلة) لضمان قدرة جميع الأطفال على مواصلة تعليمهم خلال (كوفيد-19) لذلك، تسعى خطة الاستجابة التعليمية لكوفيد-19 إلى توفير التعلم المستمر لكل طفل في البلاد، مع التركيز بشكل خاص على الأطفال الأكثر ضعفاً والذين يصعب الوصول إليهم. وعلى هذا النحو، تعد الخطة فرصة للوصول أيضاً إلى أولئك الذين ربما لم يتمكنوا من الذهاب إلى المدرسة أو كانوا معرضين لخطر التسرب.

ذكرت خطة قطاع التعليم الانتقالي لعام 2020 (TEP)) أن أحد الأنشطة التي تم التخطيط لتنفيذها استجابة لـ COVID-19 شملت التعلم المرن وعن بعد والمنزلي بالإضافة إلى تفعيل تطبيقات التعلم دون اتصال بالإنترنت لتسهيل الوصول إلى المناطق الريفية حيث يشكل الاتصال تحدياً، ونشر المحتوى التعليمي من خلال القنوات التلفزيونية الموجودة وإنشاء مجموعات الواتس اب بتيسير من قبل المعلمين.

يحتوي موقع التعليم الإلكتروني التابع لوزارة التربية والتعليم اليمنية على عدد كبير من الموارد للإدارة والمعلمين والطلاب. يحتوي الموقع على موارد المناهج الدراسية، ومعلومات حول رؤية التعلم الإلكتروني في اليمن، بالإضافة إلى مكتبة رقمية تحتوي على أدلة المعلم والكتب الدراسية ومقاطع الفيديو التعليمية والصوت والتطبيقات وغيرها.

"يمن" هي منصة تعليمية يمنية مجانية للتعليم عن بعد، تابعة لوزارة التربية والتعليم، تقدم لطلبة التعليم العام كافة الدروس والدورات التعليمية، أعضاها نخبة متميزة من المعلمين والمعلمات". يتم فصل الدورات حسب مستوى الصف ومستوى الموضوع. ويتضمن الموقع أيضاً أدلة تدريبية للمعلمين.

2.3. الكفاءات التكنولوجية للمتعلمين والمعلمين

2.3.1. المتعلمين

ووفقاً لموقع وزارة التربية والتعليم، فإن معايير ISTE هي النقطة المرجعية لمهارات الطلاب وكفاءاتهم. وتشمل هذه تعزيز الإبداع والابتكار من خلال التفكير النقدي وبناء المعرفة و يتم تشجيع الطلاب على استخدام أدوات الاتصال الحديثة والبيئات الرقمية للتعاون الفعال مع الآخرين. ومن المتوقع أيضاً أن يطوروا طلاقة البحث والمعلومات من خلال جمع البيانات والمعلومات وتقييمها واستخدامها بشكل فعال وتهدف المعايير إلى تعزيز



unesco

Global Education
Monitoring Report

قدرات التفكير النقدي وحل المشكلات واتخاذ القرار باستخدام الأدوات الرقمية المناسبة بالإضافة إلى ذلك، يتم تشجيع الطلاب على ممارسة المواطنة الرقمية المسؤولة، وفهم الجوانب الأخلاقية والاجتماعية للتكنولوجيا. وأخيراً، يجب أن يكون لدى الطلاب فهم قوي للعمليات والمفاهيم التكنولوجية للتنقل واستخدام التكنولوجيا بشكل فعال.

2.3.2. معلمون

تنص المادة 25 من [قانون التعليم العام رقم 45 لعام 1992](#) على متطلبات تأهيل المعلمين وإعدادهم في جميع مراحل التعليم العام بحيث يمكن "توحيدهم تدريجياً" ويهدف إلى زيادة التدريب على "العجز النوعي" لدى المعلمين.

تدعو رؤية [التعلم الإلكتروني](#) إلى تحسين قدرة المعلم على دمج التكنولوجيا في التعليم وبناء قدرات المعلمين وإدارة المدرسة على استخدام الموارد والأنظمة لتحسين العملية التعليمية والتعلم داخل الفصل الدراسي لمساعدة المتعلمين في تعلم المناهج باستخدام الوسائل التعليمية.

يتبع برنامج التطوير المهني أربع مراحل: المرحلة الأولى هي مقدمة لاستخدام الإنترنت في التدريس وتعلم المفاهيم والمهارات الأساسية لدخول عالم تكنولوجيا المعلومات والإنترنت لأغراض التدريس والتعلم؛ وبناء مجتمع من المتعلمين والطلبة والمعلمين؛ المرحلة الثانية هي مقدمة لمشاريع التعلم عن بعد التشاركية والتعلم عن بعد التشاركي وتصميم وتنفيذ ونشر المشاريع؛ المرحلة الثالثة هي بناء المناهج وتكامل التكنولوجيا، وتنفيذ وتسهيل ممارسات الفصول الدراسية المبتكرة التي تدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناهج الدراسية؛ المرحلة الرابعة - الابتكارات: أساسيات التدريس والتكنولوجيا والتطوير المهني وإنشاء وتقييم ونشر ممارسات الفصول الدراسية المبتكرة التي تدمج تكنولوجيا الشبكات في المناهج الدراسية مع معالجة الاهتمامات الاجتماعية والأخلاقية والبحث عن المشاركة في فرص التطوير المهني المستدام عبر شبكة الويب العالمية.

[تركز معايير ISTE](#) للمعلمين على تسهيل تعلم الطلاب وإبداعهم، وتصميم تجارب تعليمية تتمحور حول الطالب، ونمذجة المواطنة الرقمية والمسؤولية، والمشاركة في النمو المهني والقيادة ومن المتوقع أن يستخدم المعلمون معارفهم ومهاراتهم في دمج التكنولوجيا بشكل فعال لتعزيز تعلم الطلاب ويكونوا بمثابة نماذج للاحتراف الرقمي.

2.4. الأمن السيبراني والسلامة

2.4.1. خصوصية البيانات



تنص المادة 26 من [قانون حق الحصول على المعلومات اليمني لعام 2012](#) على أنه لا يحق لأحد الوصول إلى "المعلومات التي إذا تم الكشف عنها قد تعرض حياة فرد للخطر أو تعرض سلامته البدنية للخطر" و"البيانات الشخصية التي إذا تم الكشف عنها، يمكن اعتبارها انتهاكاً غير منطقي لخصوصية الفرد، طالما أن البيانات الشخصية مرتبطة بالواجب أو الوظيفة أو المنصب العام الذي يشغله ذلك الفرد ويتسبب عدم نشرها في ضرر

اجتماعي عام". وترتبط المواد 45 و48 و49 و50 بـ"حماية المعلومات" وآلياتها. ورغم أن هذا القانون لا يشير إلى المدارس، إلا أنه ينطبق على جميع الأطراف. ويشمل قانون الباب الرابع من سياسة الخصوصية المواد التالية:

"لا يجوز لأي جهة جمع ومعالجة وحفظ واستخدام البيانات الشخصية للمواطن، خلافاً للدستور والقوانين النافذة؛ يقتصر جمع البيانات الشخصية ومعالجتها وتخزينها واستخدامها من قبل أي طرف على صلاحيات ووظائف هذا الطرف الرسمي المصرح له بالقيام بذلك حسب الضرورة لأداء وظائفه (المادة 51-52)".

2.4.2. إساءة استخدام الإنترنت والتسلط عبر الإنترنت

لم يتم العثور على معلومات.

3. الحوكمة

3.1. المؤسسات المسؤولة عن التكنولوجيا في التعليم وآليات التنسيق

وجاء في تقرير [التقييم الوطني للتعليم للجميع 2014](#) أنه تم إنشاء المديرية العامة لتقنية المعلومات في وزارة التربية والتعليم لتوفير مختبرات الحاسوب والبرامج التعليمية والوسائل الإلكترونية للتعليم والتعلم لجميع المدارس في الجمهورية اليمنية. ولم يتم العثور على معلومات أخرى بخصوص آليات التنسيق.

يؤكد إطار [الأمم المتحدة الاستراتيجي لليمن 2017-2019](#) على أن الأمم المتحدة ستواصل دعم وزارة التعليم لضمان تشغيل المدارس وإتاحة التعليم الابتدائي في جميع أنحاء البلاد على الرغم من عدم ذكر أي شيء يتعلق بالتكنولوجيا في التعليم.

لم يتم العثور على أي تشريع يتعلق بدور المدارس، وخاصة فيما يتعلق بسلطتها في حظر الهواتف المحمولة.

*تم إعداد هذه النسخة المترجمة خصيصاً لمشاركتها مع القادة الشباب المشاركين في مشاوره الشباب العربي حول استخدام التكنولوجيا في التعليم. ويمكن الاطلاع على النسخ الرسمية لمراجعات تعزيز التعليم من خلال الموقع الرسمي لتقرير اليونسكو العالمي لرصد التعليم من خلال [هذا الرابط](#).

This profile was translated by Yasmein Abdelghany, youth consultation lead for the Arab States.

Last update: February 2024